هل تُصدِّق أن يزرع الفلاح المصري مانهاتن؟

دراسة حالة جزيرة الوراق (2017- 2022)

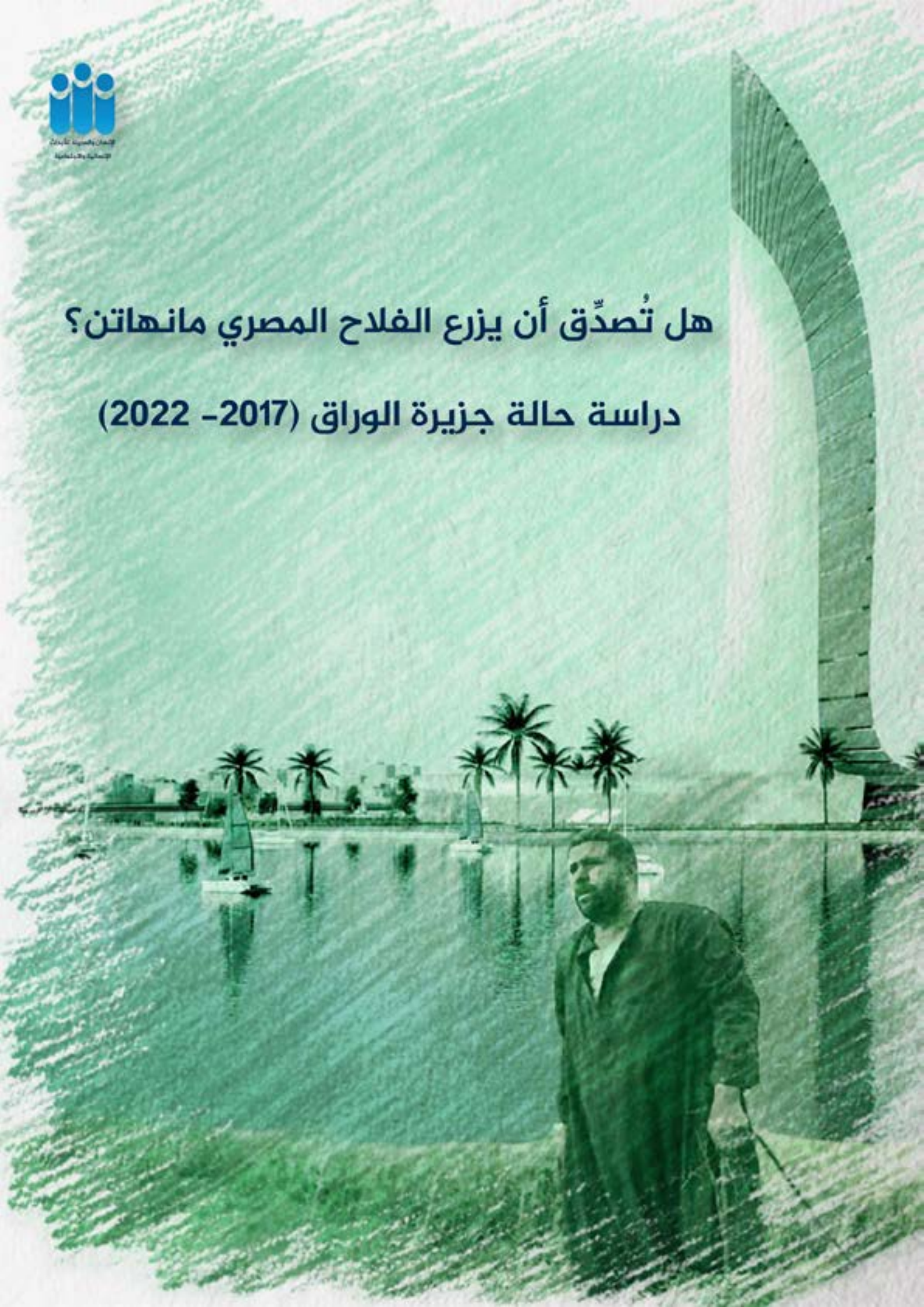

هل تُصدِّق أن يزرع الفلاح المصري مانهاتن؟

دراسة حالة جزيرة الوراق (2017- 2022)

صادر عن الإنسان والمدينة للأبحاث الإنسانية والاجتماعية 2022
الحقوق محفوظة بموجب رخصة المشاع الإبداعي: نسب المصنف غير تجاري
-منع الاشتقاق / الإصدارة 4,0

www.hcsr-eg.org

في يوليو الماضي، نشرت الهيئة العامة للاستعلامات في تدوينة على صفحتها الرسمية عبر موقع فيسبوك صورًا لتصميمات مدينة حورس. وصفت الهيئة تلك المدينة المُتوقع إنشائها على كامل أراضي جزيرة الوراق بأنها ستكون مركز تجاري عالمي على أرض مصرية يضاهي أبرز مراكز التجارة حول العالم[١]. سبق ونشرت صحف مصرية ذات المخطط قبل خمسة أعوام فيما نفت وزارة الإسكان صحته حينئذ.[٢] ظلت الجهات الرسمية للدولة تؤكد أن غرض إخلاء الجزيرة هو التطوير لا التهجير وتنفي أية نية لبيعها لأطرافٍ أجنبية، مُشددة على أن الحكومة لا ينقصها التمويل اللازم لتنفيذ خطتها؛ وذلك ردًا على ما اعتبرها رئيس الجمهورية شائعات تقول بإقدام الحكومة على بيع جزيرة الوراق إلى دولة الإمارات، إذ تزامن البدء في إخلائها مع أزمة جزيرتي تيران وصنافير.[٣] لكن ممارسات الحكومة على مدار تلك السنوات الخمس أفصحت عن نيتها في نقل الأهالي بصورة دائمة خارج الجزيرة بقصد استغلال الأرض في مشروعات استثمارية هادفة للربح، وهو مايبدو أنه سيتحقق قريبًا بعد إعلان وزير الإسكان عن تمكن هيئة المجتمعات العمرانية من ضم ٧١٪ من أراضي الجزيرة إلى ملكيتها.[٤]

الصور من موقع خريطة مشروعات مصر التابع لرئاسة الجمهورية

تمتد مساحة الجزيرة لتشمل ١٥١٨ فدانًا؛ أي أكثر من ٦ مليون متر مربع. وتتميز بموقع فريد ليس فقط لكونها جزيرة نيلية، بل أيضًا لكونها منفذ على ثلاث محافظات هم: القاهرة والجيزة والقليوبية. ويُقدَّر عدد سكانها في ٢٠١٧ بحوالي ١٠٠ ألف نسمة من أسر ممتدة يجمع أفرادها روابط اجتماعية من دم ونسب. ويعمل غالبية سكانها بمهن مرتبطة بحيازة الأرض مثل: الزراعة والصيد وتربية المواشي.

١- الصفحة الرسمية للهيئة العامة للاستعلامات، فيسبوك، ١٦ يوليو ٢٠٢٢، https://bit.ly/3g2oKZ4

٢- «شركتان تضعان مخططات لتطوير جزيرة الوراق.. و«الإسكان» تنفي»، المصري اليوم، ١٧ يوليو ٢٠١٧، https://bit.ly/3EMp0pv

-«الشروق» تنفرد بنشر مخطط تطوير جزيرة الوراق وتغيير اسمها إلى حورس»، الشروق، ٢٨ سبتمبر ٢٠١٧، https://bit.ly/3D3Dy2M

٣- On Live، يوتيوب، ٢٤ يوليو ٢٠١٧، https://youtu.be/aENPzIeu8Kk

٤- رئاسة مجلس الوزراء المصري، يوتيوب، ١٨ أغسطس ٢٠٢٢، https://youtu.be/GqJCkssLJc0

يعود تاريخ الصدام بين الدولة من جهة والأهالي من جهة أخرى على أرض الجزيرة إلى عهد الرئيس السابق محمد حسني مبارك. منذ أكثر من ٢٠ عامًا، حين أصدر عاطف عبيد، رئيس الوزراء في ذلك الوقت، قرار رقم ٥٤٢ لسنة ٢٠٠١ بشأن تقرير المنفعة العامة لأراضي جزيرتي الدهب والوراق بمحافظة الجيزة، أي نزع ملكيتهما. لجأ سكان الجزيرة إلى محكمة القضاء الإداري التي أنصفتهم بإصدارها حكمًا بقبول الطعن المُقدَّم منهم لإلغاء القرار، على الرُغم من كون الجزيرة محمية طبيعية وفقًا لقرار رئيس مجلس الوزراء الأسبق كمال الجنزوري رقم ١٩٦٩ لسنة ١٩٩٨. امتثلت السلطة التنفيذية لسلطة القضاء، وألغى عاطف عبيد قراره السابق بموجب القرار رقم ٨٤٨ لسنة ٢٠٠١ والذي نص صراحةً على عدم التعرض لحائزي الأراضي الزراعية وعدم جواز إخلاء أي مبنى من المباني السكنية في جزيرتي دهب والوراق. كما أقر بحق الأهالي في تسجيل ممتلكاتهم في مكاتب الشهر العقاري المختصة.

عاد النزاع على الجزيرة إلى السطح مرة أخرى على إثر توجيهات رئيس الجمهورية في ٧ يونيو ٢٠١٧ أثناء مؤتمر استرداد أراضي الدولة، إذ شدد على ضرورة التعامل مع الوراق دون أن يسميها قائلًا: «فيه جزر موجودة في النيل. هذه الجزر طبقًا للقانون المفروض مايبقاش فيه حد موجود عليها، مش كدا ولا ايه؟ يا إما محميات طبيعية يا إما مش مسموح إن حد يبقى موجود عليها. وبعدين ألاقي مثلًا جزيرة موجودة في وسط النيل مساحتها أكتر من ١٢٥٠ فدان- أنا مش هذكر اسمها- وابتدت العشوائيات تبقى جواها والناس تبني وضع يد ويبنوا عليها. لو فيه ٥٠ ألف بيت هنا، البيت دا هيصّرف على فين؟ على نهر النيل اللي بنشرب فيه. وتقولي بعد كدا اعملي محطات صرف ومحطات معالجة... الجزر الموجودة دي تاخد أولوية في التعامل معاها».[٥]

بعد بضعة أيام من المؤتمر، نشرت الجريدة الرسمية قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣١٠ لسنة ٢٠١٧ باستبعاد جزيرة الوراق بالإضافة إلى ١٦ جزيرة أخرى من نطاق كونها محمية طبيعية لتصبح منطقة إدارة بيئية، وبذلك يقتصر دور وزارة البيئة وأجهزتها على معاونة الجهات المختصة في وضع الضوابط والشروط البيئية للأنشطة الواقعة عليها. كما أصدر وزير العدل المنشور الفني رقم ٨ لسنة ٢٠١٧ بمنع التعامل على تسجيل عمليات البيع والشراء وصحة التوقيع والامتناع عن إجراء أية توكيلات أو السير في أية طلبات يكون محلها أراضٍ واقعة في أيٍ من الجزر النيلية وذلك إلى أجلٍ غير مسمى.

وفي صباح ١٦ يوليو ٢٠١٧، استيقظ أهالي جزيرة الوراق على حملة لإزالة التعديات مدعومة بقوات أمن مركزي يترأسها كبار المسئولين من محافظة الجيزة ومندوبين عن وزارات الري والزراعة والأوقاف وضباط بمديرية أمن الجيزة. تصدى الأهالي للحملة معترضين على هدم منازلهم، مما أدى إلى وقوع اشتباكات بينهم وبين قوات الأمن أسفرت عن إصابة ٣١ من قوات الشرطة، ومصرع مواطن وإصابة ١٩ آخرين من الأهالي حسب بيان وزارة الداخلية. انتهت الاشتباكات بانسحاب القوات وتأجيل تنفيذ الإزالات، وشرعت النيابة العامة في التحقيق فيما وُصف إعلاميًا بـ«أحداث الشغب».

توجهت النيابة إلى مستشفى الشرطة واقتصر حديثها مع الضباط والجنود المصابين، ولم تتوجه للحديث مع الأهالي الجرحى وقتها. حسب أقوال الضباط وأفراد الأمن في تحقيقات النيابة، اضطرت قوات الأمن إلى استخدام قنابل الغاز المسيلة للدموع لتفريق المحتجين بعد أن قام الأهالي بالتطاول على الحملة بالسب وقذف الحجارة ثم أطلق عدد من مثيري الشغب أعيرة نارية وخرطوش.

٥- الوراق اليوم، يوتيوب، ٧ يونيو٢٠١٧، https://youtu.be/ypLLvoQWAwk

وأكد أفراد الأمن أنهم لم يكن بحوزتهم سوى أسلحتهم الشخصية وأدوات فض الشغب من صدادات وهراوات ونفوا حملهم أسلحة خرطوش.[٦] وعلى العكس من أقوال أفراد الأمن أمام النيابة العامة، نشرت جريدة الوطن عبر موقعها الإلكتروني مقطع فيديو يُصوّر أفراد أمن يطلقون الخرطوش باتجاه الأهالي[٧]، علمًا بعدم ضبط أي أسلحة مع الأهالي وخلو تحقيقات النيابة من أي مضبوطات أو أحراز معهم. ووفقًا لرواية الأهالي، فإن الجنود هم من كانوا يحملون السلاح وقاموا بإطلاق الأعيرة النارية عشوائيًا مسببين الإصابات. وقد أدي الإطلاق العشوائي للأسلحة النارية من قِبل أفراد الأمن إلى وقوع إصابات بالغة للسكان المحليين قُدِّر عددهم بـ١٩ مواطنًا بحسب بيان وزارة الصحة المصرية؛ إلا أن أعداد المصابين أكبر من ذلك الرقم بحسب الأهالي، لأن الكثير من المصابين رفضوا اللجوء للمشافى الحكومية أو الخاصة لتلقي العلاج خشية القبض عليهم من داخلها.

وجهت النيابة العامة لـ٣٥ من الأهالي تهم التعدي على الممتلكات العامة والخاصة، واستعراض القوة، ومنع موظفين عموميين من ممارسة أعمالهم، والبلطجة وقطع الطرق؛ ولم تُوجه لأي شخص اتهامًا بقتل سيد الطفشان؛ أحد سكان الجزيرة الذي لقى مصرعه أثناء الاشتباكات. وفي ديسمبر ٢٠٢٠، أصدرت محكمة جنايات القاهرة أحكامًا تتراوح ما بين السجن المشدد ٥ سنوات على ٤ متهمين حضوريًا، والسجن المشدد ١٥ عامًا على ٣٠ من المتهمين غيابيًا، والمؤبد على متهم واحد غيابيًا.[٨]

عقب انسحاب قوات الأمن من الجزيرة وتعليق تنفيذ قرارات الإزالة، خرج المتحدث باسم مجلس الوزراء ليؤكد على أن الدولة مستمرة في إزالة التعديات ولن تنتهي إلا بغلق الملف تمامًا، وهناك إرادة سياسية قوية لاسترداد تلك الأراضي.[٩] وبعد أيام من الأحداث في فقرة «اسأل الرئيس» ضمن فعاليات المؤتمر الوطني الرابع للشباب، قارن الرئيس السيسي جزيرة الوراق بالزمالك، مشيدًا بحسن تخطيط الأخيرة مقابل سوء تخطيط الأولى؛ وتساءل: «تبقى عشوائيات كدا ولا تبقى الزمالك الجديدة؟! وأنت حقك محفوظ».[١٠]

في خطوة للتهدئة والتفاهم مع الأهالي، ذهب الفريق كامل الوزير؛ وزير النقل الحالي، بصفته رئيسًا للهيئة الهندسية للقوات المسلحة في ذلك الوقت- ١٣ أغسطس ٢٠١٧- بتفويض من رئيس الجمهورية إلى الجزيرة؛ حيث استقبله الأهالي في مؤتمر جماهيري حاشد منتظرين أن يُطلعهم على خطة التطوير.

٦- «بدء التحقيقات في «أحداث الوراق»: لم يلق القبض على متهمين حتى الآن»، المصري اليوم، ١٦ يوليو ٢٠١٧، https://bit.ly/3T60QKU

- «مصادر قضائية: الشرطة لم تحرر محاضر بتظاهرات أهالي جزيرة الوراق بعد الاشتباكات»، المصري اليوم، ٢٢ يوليو ٢٠١٧، https://bit.ly/3rYFQtN

-«الداخلية» : مقتل مواطن وإصابة ٥٦ من الأمن ومثيري الشغب وضبط ١٠ في اشتباكات الوراق»، المصري اليوم، ١٦ يوليو ٢٠١٧، https://bit.ly/3VAnwEI

-«الصحة: وفاة مواطن وإصابة ١٩ آخرين في اشتباكات جزيرة الوراق»، مصراوي، ١٦ يوليو ٢٠١٧، https://bit.ly/3eCBnK8

٧- الوطن، يوتيوب، ١٦ يوليو٢٠١٧، https://youtu.be/myJCOImwyHQ

٨- دوت مصر، يوتيوب، ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٠، https://youtu.be/YWOPmPwTmlg

٩- TeN TV، يوتيوب، ١٦ يوليو ٢٠١٧، https://youtu.be/SeTCNEIsfu4

١٠- اون لايف، يوتيوب، ٢٤ يوليو ٢٠١٧، https://youtu.be/aENPzIeu8Kk

طلب الوزير من الأهالي التعاون وأن يبادروا بإخلاء مسافة ٣٠ متر من ضفة النهر، وإزالة التعديات على الأراضي المملوكة للدولة وكذلك المباني المخالفة على الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى إخلاء نحو ١٠٠ متر على جانبي محور روض الفرج؛ وهو المحور الذي تولت الهيئة الهندسية للقوات المسلحة تنفيذه وتولى إدارته وتشغيله جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بالقوات المسلحة بعد افتتاحه.

في معرض حديثه، توجه كامل الوزير إلى الأهالي قائلًا: «مش من مصلحتكم تاخدوا حاجة أكتر من حقكم».[١١] لكن ما الذي يظنه الفريق كامل الوزير حقًا لهم؟ قبل هذا اللقاء بعام نقل التليفزيون المصري مباشرةً حديث دار بين الوزير والرئيس أثناء افتتاح عدد من المشروعات القومية قال فيه الأول للأخير: «الجزيرة ولا واحد من أهلها كان يستاهل التعويض، لكن سيادتك أمرت إننا نسميه تعويض اجتماعي عشان ندي للناس اللي قاعدين بقى لهم فترات طويلة مزارعين أو غيرهم».[١٢]

خلال لقاء سيادة الفريق بالأهالي ذكَّرهم بوعد قطعه رئيس الجمهورية لهم في مكالمة هاتفية سابقة بأنه «لن يُضار ولن يُظلم مواطن من مواطني جزيرة الوراق»،[١٣] ومن جانبه أكد لهم: «لن ننزع ملكية سم مش متر. مش هناخد سم من أرض حد مش متر غصب عنه، وما نقدرش نعملها».[١٤] في العام التالي على هذا الوعد صدر قرار بنزع ملكية ١٧٢ فدان.

في ٢٢ نوفمبر ٢٠١٨، أصدر مجلس الوزراء قراره رقم ٤٩ لسنة ٢٠١٨ بنزع ملكية الأراضي الكائنة في نطاق مسافة ١٠٠ متر على جانبي محور روض الفرج بمنطقة جزيرة الوراق اللازمة لحرم الطريق، والأراضي الكائنة في مسافة ٣٠ متر بمحيط الجزيرة اللازمة لتنفيذ منطقة الكورنيش. ويُستولَى بطريق التنفيذ المباشر على الأراضي اللازمة لتنفيذ المشروع دون انتظار حصر الملاك الظاهرين لها، على أن تتولى الهيئة المصرية العامة للمساحة حصرهم تمهيدًا لتعويضهم. تم تجديد القرار مرة أخرى في سبتمبر ٢٠٢١، إذ لم تتمكن الحكومة من تنفيذه على مدار ثلاث سنوات، وهي المهلة التي يمنحها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة للهيئة المصرية العامة للمساحة من أجل إتمام إجراءات نزع الملكية وإلا سقط القرار وعُدّ كأن لم يكن. تُوضِّح المادة ١١ من القانون أن إتمام الإجراءات يعني توقيع أصحاب العقارات والحقوق على نماذج خاصة بنقل ملكيتها للمنفعة العامة. أما الممتلكات التي يتعذر فيها ذلك لأى سبب كان، فيصدر بنزع ملكيتها قرارًا من الوزير المختص، وتُودع النماذج أو القرار الوزارى فى مكتب الشهر العقارى المختص. عزى عاصم الجزار، وزير الإسكان، تعذّر إتمام الإجراءات إلى «الظروف الخاصة بالجزيرة». يمكن بسهولة استنباط تلك الظروف من واقع مقاومة الأهالي ورفضهم التوقيع والخروج من الجزيرة مما هدد بسقوط القرار في نوفمبر ٢٠٢١، قبل أن يمنحه مجلس الوزراء فرصة أخرى تنفيذًا «لتوجيهات القيادة السياسية» وحرصًا على عدم «إهدار لما تم بذله من أعمال تمت بالتنسيق مع الجهات الأمنية». بعد عام أعلن وزير الإسكان أن الحكومة تمكنت بالفعل من الشراء الرضائي لـ٦٧ فدانًا من إجمالي ٩١ فدان و٥٥٠ منزل اللازمين لتأمين محور روض الفرج.[١٥]

١١- المصري اليوم، يوتيوب، ١٣ أغسطس ٢٠١٧، https://youtu.be/ea4Ul5bqgus

١٢- يوتيوب، ١٧ ديسمبر ٢٠١٦، https://youtu.be/leUJM1bnr7Y

١٣- مصراوي، يوتيوب، ١٣ أغسطس ٢٠١٧، https://youtu.be/f5NHDIUQHKc

١٤- بوابة فيتو، يوتيوب، ١٣ أغسطس ٢٠٢٢، https://youtu.be/rAMarwu0PU8

١٥- رئاسة مجلس الوزراء المصري، يوتيوب، ١٨ أغسطس ٢٠٢٢، https://youtu.be/GqJCkssLJc0

«شراء رضائي» أم «الأرض مقابل الحرية»؟

أشار وزير الإسكان خلال مؤتمر صحفي جرى أغسطس الماضي بمدينة العلمين الجديدة عن جزيرة الوراق إلى أن السياسة التي اتبعتها الحكومة مع الأهالي فيما يخص الاستحواذ على أراضيهم كانت سياسة «الشراء الرضائي»، وبذلك تمكنت من ضم ٨٨٨٫٦ فدانًا إلى ملكية هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بإجمالي ٧١٪ من مساحة الجزيرة.

في ٢٠ يناير ٢٠٢١، صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٢ لسنة ٢٠٢١ باعتبار مشروع إنشاء ٦٨ برج بمدينة الوراق الجديدة لصالح هيئة المجتمعات العمرانية من أعمال المنفعة العامة، ويستولي بطريق التنفيذ المباشر على العقارات والأراضي اللازمة لتنفيذ المشروع والبالغ مساحتها ٦١٫١٣ فدان. ضمّ القرار مذكرة إيضاحية من وزير الإسكان نصت على أن «الحصول على تلك الأراضي بالطرق الودية لم يصادف قبولًا لدى ملاك تلك الأراضي، ومن ثمَّ لم يتم التوصل إلى اتفاق مع الملاك الظاهرين لشراء تلك الأراضي» موصيًا بنزع ملكية تلك المنازل والأراضي مقابل تعويض مادي يبلغ ٤٠٠ مليون جنيه؛ أي ٦ مليون جنيه للفدان، وهو السعر نفسه الذي عُرض على المالكين أثناء تفاوض الحكومة معهم وفشلت في إقناعهم به. فهل نزع الملكية تحت غطاء المنفعة العامة ورُغمًا عن إرادة أصحابها شراء رضائي؟

تضع الأمم المتحدة مجموعة من القواعد والمبادئ التوجيهية الواجب على الدول الالتزام بها في حالة الترحيل بدافع التنمية أو المصلحة العامة لئلا يُشكِّل ذلك إخلاء قسري. فيجب أن يتم الإخلاء لظروف استثنائية وبعد التيقن من غياب كل البدائل الممكنة، وأن يكون لصالح الضعفاء والمهمشين، وأن يُعطى المتضررون الفرصة لتوثيق كافة الخسائر المادية وكذلك غير النقدية التي ستلحق بهم جراء الترحيل كما «ينبغي ألا يحل التعويض النقدي، بأي حالٍ من الأحوال، محل التعويض العيني في شكل أرض أو موارد مشتركة الملكية. وفي حال مصادرة الأرض، ينبغي تعويض من تعرض للإخلاء بأرض تضاهيها أو تفوقها من حيث النوعية والمساحة والقيمة[١٦].»

شرح الوزير سياسة الشراء الرضائي بأنه في حالة صدور قرار نزع ملكية لأراضي أو مباني مملوكة للمواطنين، فإن الحكومة ملزمة بتقديم تعويض عادل. وعرضت الدولة على المتضررين البدائل التالية للاختيار بينها:

١- وحدات سكنية بديلة في منطقة مطار إمبابة أو بإحدى المدن الجديدة حدائق أكتوبر والعبور؛ حيث خصصت هيئة المجتمعات العمرانية وحدات سكنية بمشروع الإسكان الاجتماعي للبيع لأهالي الجزيرة على أن يدفع العميل مقدم ٢٥٪ من قيمة الوحدة، و١٥٪ عند الاستلام، و٦٠٪ على ٣ سنوات وأقساط ربع سنوية بدون فوائد أو من ٧ إلى ١٠ سنوات بفوائد بنكية، وذلك بعد التأكد من إخلاء التواجد بالجزيرة.[١٧]

٢- تعويض مالكي الأرض الزراعية بـ٦ مليون جنيه مقابل الفدان، أو مبادلته بـ١٩ فدان في مدينة السادات.

٣- العودة إلى الجزيرة والحصول على شقة في منطقة السكن البديل، مع دفع فرق السعر بعد التطوير.

١٦- المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بعمليات الإخلاء والترحيل بدافع التنمية A/HRC/٤/١٨، الأمم المتحدة، ٥ فبراير ٢٠٠٧

١٧- هيئة المجتمعات العمرانية، ٣ نوفمبر ٢٠٢٠، http://www.newcities.gov.eg/about/Decisions/dispdec.aspx?ID=439

تعكس هذه الخيارات في المقام الأول تجاهل عدم رغبة الأهالي في النزوح إلى أراضي المدن الجديدة بالصحراء، وإعلان تمسكهم بحقهم في البقاء بالجزيرة حيث الطبيعة التي ألفوها من زُرقة ماء النيل التي تُحاوطهم وخُضرة الأرض الخصبة التي ربطت أجيال بها. تقول إحدى الشابات في تقرير مُصوَّر: «احنا مولودين هنا، وأهالينا مولودين هنا، وجدودنا مولودين هنا». كرر الأهالي هذا الشعور مرارًا بعباراتٍ مشابهة،[١٨] بالإضافة إلى إغفال الحكومة للضرر الاقتصادي والذي يتخطى القيمة السعرية للأرض أو المبنى ليشمل الفرص الضائعة من رعاية صحية وتعليم وعمل، خاصةً وأن الأرض هي وسيلة الدخل ومصدر الرزق لسكان الجزيرة، وتغض النظر كذلك عن الخسائر التجارية الأخرى من معدات وآلات زراعية ومواشي ومحاصيل وأشجار. كما تهمل إحدى قواعد الترحيل الهامة التي وضعتها الأمم المتحدة عند نقل مجتمع محلي، وهي ضمان عدم تفرقة أفراد الجماعات المحلية أو الأسر المُوسعة نتيجة الإخلاء وضمان أن «يكون موقع السكن البديل أقرب ما يمكن من المكان الأصلي الذي كان محل إقامة ورزق من تم إخلاؤهم». تقع مدن السادات والعبور وحدائق في أكتوبر في ثلاث محافظات مختلفة هم المنوفية والقليوبية والجيزة على الترتيب، ويفصل بين كلٍ منها مسافات طويلة قد تمتد إلى ١٠٠ كم، كما تبعد كلٍ منها عن جزيرة الوراق بحوالي ٨٠ كم.

١٨- Copts united live، يوتيوب، ١٨ يوليو ٢٠١٧، https://youtu.be/G0VnAQXYxrM

حصار الجزيرة

يعتقد الأهالي أن الحكومة اتبعت معهم سياسة التنازل عن الأرض مقابل الحرية، حيث مارست كافة الضغوطات لتدفعهم إلى البيع. إذ فرضت حصارًا أمنيًا على الجزيرة عن طريق تمركز قوات الأمن على المعديات النيلية (مداخل الجزيرة ومخارجها). واشتكى العديد من الأهالي من السياسات العقابية التي ألحقتها الحكومة بالسكان في الأيام التي تلت أحداث ١٦ يوليو ٢٠١٧ من قطع الكهرباء والمياه والتوقف عن استبدال أسطوانات الغاز الفارغة وتوزيع الخبز المدعم[١٩] بالإضافة إلى صدور أحكام نهائية على ٧٤٠ من أهالي الجزيرة في قضايا الري والصرف.[٢٠]

كما لم تسمح الحكومة للأهالي بحرية التصرف في أصولهم، وعندما استثنى وزير العدل في سبتمبر ٢٠١٨ جزيرة الوراق من المنشور الفني رقم ٨ لسنة ٢٠١٧ جاء هذا الاستثناء مشروطًا بالنسبة للتصرفات والتوكيلات الصادرة من أهالي الجزيرة التي تؤول بموجبها الملكية لصالح هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة فقط.[٢١] واكب هذا التضييق الاستمرار في اتخاذ إجراءات ممنهجة تجعل من الصعوبة بمكان الحياة على الجزيرة، منها:

- تفريغ الوحدة الصحية من المعدات الطبية بها وادعاء أن إغلاقها لأغراض الصيانة
- هدم المستشفى الوحيدة
- هدم مركز الشباب
- إغلاق مكتب البريد الذي كان يخدم أصحاب المعاشات والأرامل وذوي الاحتياجات الخاصة
- إغلاق الوحدة البيطرية والجمعية الزراعية والتوقف عن توزيع حصص الأسمدة الزراعية على الفلاحين
- توقف الوحدة المحلية عن رفع القمامة من الشوارع حتى تراكمت بكثرة في مناطق متفرقة بالجزيرة مما قد يتسبب في انتشار الأمراض
- تكثيف التواجد الأمني على مداخل الجزيرة لإحكام السيطرة عليها
- الملاحقة الأمنية للأهالي

الصور من صفحة مجلس عائلات جزيرة الوراق على فيسبوك

١٩- المصدر السابق

٢٠- مجلس عائلات جزيرة الوراق، فيسبوك، ٨ ديسمبر ٢٠١٧، https://bit.ly/3EQRhez

٢١- ملحق (١)

في اللحظات الأولى من تفجر الأحداث في ٢٠١٧ وبينما اعتلى المراهقون والشباب لوادر الهدم في تحدٍ واضح للسلطة،[٢٢] تحدثت سيدة عجوز متشحة بالسواد تفترش الأرض بنبرة هادئة إلى مراسلة مصر العربية قائلة: «كدا كدا واخدينه يا بنتي [منزلها]. هنقف قدام الحكومة؟ طبعًا لأ».[٢٣]

الأهالي في مواجهة الإخلاء

في مواجهة السلطة المركزية للدولة، لم يكتفي الأهالي بالمسيرات أو التظاهرات والوقفات الاحتجاجية السلمية حاملين لافتات «مش هنفرط منها بشبر» وأخرى تعبر عن رفضهم القاطع للتخلي عن الجزيرة، بل قاموا بتنظيم أنفسهم وتأسيس ما يشبه نظام حكم محلي في ظل غياب المجالس الشعبية المحلية المنتخبة منذ قضت المحكمة الإدارية العليا بحلها في غضون عام ٢٠١١ فى أعقاب ثورة ٢٥ يناير . في ٢٧ أكتوبر ٢٠١٧، عُقد الاجتماع التأسيسي لمجلس عائلات جزيرة الوراق والذي ضم ممثلي أكثر من ٨٠ عائلة، وتم التصويت خلاله على آلية عمل المجلس والمبادئ الحاكمة له؛ حيث اتُفق على أن إجراء أي حوار بين المسئولين من أجهزة الدولة والأهالي يجب أن يحدث داخل الجزيرة وبحضور جميع ممثلي العائلات. لعب المجلس دورًا محوريًا خلال الأزمة من تمثيل الأهالي ومحاولة خلق إعلام بديل يعرض عدالة قضيتهم ويحاول اكتساب تعاطف الرأي العام معهم مقابل الإعلام الرسمي الذي رأوه مضللًا ومنحازًا للدولة، وكذلك دعم المحتجزين وأسرهم معنويًا بتنظيم وقفات تضامنية وماديًا بإنشاء صندوق للتبرعات، بالإضافة إلى تنظيم مؤتمرات جماهيرية حاشدة لمناقشة تطورات الوضع وصياغة مطالب الأهالي في بيانات واضحة. وتمثلت أبرز المطالب التي رفعوها في:

- فتح تحقيق عادل في مقتل سيد الطفشان ومحاسبة المسؤول عن قتله، وأن تعتبره الدولة شهيدًا ويحق لأهله تعويض مادي وأدبي.
- لا تفاوض أو مساومة على أراضي ومنازل أهالي الجزيرة تحت شعار «الجزيرة ليست للبيع».
- عرض خطة التطوير ومناقشتها في حوار مجتمعي.[٢٤]

خاض الأهالي معركة قانونية ضد قرارات نزع الملكية ونقل تبعية الجزيرة لهيئة المجتمعات العمرانية. قامت اللجنة القانونية، وهي إحدى اللجان المنبثقة عن مجلس العائلات، برفع دعوى قضائية أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة اختصمت كلاً من رئيس مجلس الوزراء ووزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية بصفتيهما، وطعنت على قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٨ وطالبت بإلغائه.[٢٥] نص القرار على إنشاء مجتمع عمراني جديد على أراضي جزيرة الوراق يتبع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وتمارس الهيئة فيه كافة الاختصاصات المخولة لها وفقًا للقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩. كانت المادة الأولى من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ تُعرف المجتمعات العمرانية الجديدة بأنها كل تجمع بشري متكامل يستهدف خلق مراكز حضارية جديدة، يحقق الاستقرار الاجتماعي والرخاء الاقتصادي (الصناعي والزراعي والتجاري وغير ذلك من الأغراض) بقصد إعادة توزيع السكان عن طريق إعداد مناطق جذب مستحدثة خارج نطاق المدن والقرى القائمة.

٢٢- https://youtu.be/YHg5sT4K_Nc، الوطن، ١٦ يوليو ٢٠١٧

٢٣- https://youtu.be/12GCOdogF8U، مصر العربية، ٢١ ديسمبر ٢٠١٦

٢٤- ملحق (٢)

٢٥- «دعوى قضائية لإلغاء قرار إنشاء مجتمع عمراني جديد على جزيرة الوراق»، مصراوي، ٢٥ يونيو ٢٠١٨، https://bit.ly/3TutCot

وبناءً على هذا التعريف تقع جزيرة الوراق خارج نطاق اختصاص هيئة المجتمعات العمرانية.

إلا أنه قبل نشر القرار رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٨ بخمسة أشهر فقط تم تعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ لتضاف إلى مادته الأولى فقرة جديدة تنص على أنه «ويجوز بموافقة مجلس الوزراء بناء على عرض وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة والسلطة المختصة بجهة الولاية، إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة في مناطق إعادة التخطيط في المدن والقرى القائمة». مع الاحتفاظ بالمادة الثالثة والتي تحظر إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة في الأراضي الزراعية.

بخصوص الدعوى التي أقامها الأهالي ضد قرار إنشاء مجتمع عمراني على الجزيرة، أصدرت محكمة القضاء الإداري قرارها في مارس ٢٠١٩ بتشكيل لجنة ثلاثية من خبراء وزارة العدل تتولى مهمة معاينة جزيرة الوراق على الطبيعة لتحديد كلٍ من:

- مساحة الجزيرة ككل، وخاصةً مساحة الكتلتين العمرانية والزراعية، وإذا كانت الجزيرة وحدة محلية لقرية أم مدينة؟
- الحالة الإنشائية للمباني السكنية والمرافق وما إذا كانت متهالكة من عدمه، وإذا كانت الجزيرة مدرجة ضمن مناطق إعادة التخطيط، وهل تُعد من المناطق العشوائية؟
- إذا كان إنشاء مجتمع عمراني جديد سيشمل كامل مسطح الجزيرة بما فيها الرقعة الزراعية أم سيقتصر على الكتلة السكانية، وإذا كان بدأ تنفيذه بالفعل؟
- إذا كانت الأراضي الزراعية داخلة ضمن الأراضي المستهدف إقامة المجتمع العمراني الجديد عليها؟

منح قرار المحكمة الأهالي بعض التفاؤل ليسارعوا إلى جمع تكلفة اللجنة كل أسرة حسب قدرتها. ومع ذلك لم يرى تقرير الخبراء النور بعد ثلاث سنوات كاملة وحتى إعلان المحكمة تنازل الأهالي عن الدعوى، حيث قضت محكمة القضاء الإداري في فبراير ٢٠٢٢ بإثبات ترك أهالي جزيرة الوراق للخصومة في الدعوى المقامة منهم لوقف تنفيذ وإلغاء قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٨.[٢٦] سبق وأشار مجلس عائلات جزيرة الوراق في سبتمبر ٢٠١٩ إلى ضغوط أمنية تعرض لها المحامون القائمون على الدعوى من أجل التنازل، وتحرك أحد المحامين فرديًا إزاء ذلك دون الرجوع إلى موكليه، وأوضح المجلس إصرار الأهالي على المُضي قدمًا في الطعن، وناشد المحامين عدم التنازل.[٢٧] بعد هذا البيان بأيام، توقف النشاط الإعلامي والعلني لمجلس العائلات، وبحسب تقرير لموقع مدى مصر في ٢٠٢٠ فقد تم حل المجلس.[٢٨]

٢٦- «أهالي جزيرة الوراق يتنازلون عن دعوى بطلان تحويلها لمجتمع عمراني جديد»، الشروق، ٢٧ فبراير٢٠٢٢، https://bit.ly/3EJeQG8

٢٧- مجلس عائلات جزيرة الوراق، فيسبوك، ١٦ سبتمبر ٢٠١٩، https://bit.ly/3EQnClD

٢٨- «المؤبد والسجن المشدد لمتهمي «أحداث جزيرة الوراق».. ومحام: قضية بلا أحراز أو مضبوطات»، مدى مصر،٢٧ ديسمبر ٢٠٢٠، https://bit.ly/3SbnaBH

انتهاكات قانونية في جزيرة الوراق

ترتفع وتيرة الإخلاء القسري حيث يتركز الفقر والمجموعات المحلية المهمشة، ومن ثمَّ يُصبح الإخلاء القسري أكثر تجليات عدم المساواة الهيكلية في المجتمع. ولإن تلك الجريمة تُقترف غالبًا بحق الفئات الأضعف والأفقر وبالتالي الأقل تأثيرًا على القرار السياسي، فعادةً ما يكون تنفيذها مصحوبًا بممارسات عنيفة وانتهاكات جسيمة للقانون وحقوق الإنسان. لم يكن وضع جزيرة الوراق استثنائيًا. على مدار السنوات التي حاولت فيها الحكومة إخلاء الجزيرة، تعرض الأهالي لاستخدام القوة المفرطة من قِبل الشرطة والملاحقات الأمنية وقطع الخدمات الأساسية.

أولًا: انتهاك الحق في الحماية من الاعتقال غير المبرر والحبس التعسفي

اتهم سكان الجزيرة الحكومة بـ«تلفيق القضايا» لهم في محاولة للضغط عليهم للموافقة على إخلاء الجزيرة ما أسموه بـ«سياسة التنازل عن الأرض مقابل الحرية». فيما يلي رصد لانتهاكات المادة ٥٤ من الدستور والتي تنص على «الحرية الشخصية حق طبيعي، وهي مصونة لا تُمس، وفيما عدا حالة التلبس، لا يجوز القبض على أحد، أو تفتيشه، أو حبسه، أو تقييد حريته بأي قيد إلا بأمر قضائي مسبب يستلزمه التحقيق. ويجب أن يُبلغ فورًا كل من تقيد حريته بأسباب ذلك، ويحاط بحقوقه كتابة، ويُمكَّن من الاتصال بذويه وبمحاميه فورًا، وأن يقدم إلى سلطة التحقيق خلال أربع وعشرين ساعة من وقت تقييد حريته...»

• القبض على بعض الأهالي وضمهم للقضية رقم ٩١٥٧ لسنة ٢٠١٩ المعروفة إعلاميًا بـ«أحداث شغب جزيرة الوراق» بشكل عشوائي دون دليل مادي يثبت تورطهم في أي أعمال عنف، إذ ألقت الشرطة القبض على المصابين من المستشفيات أثناء تلقيهم العلاج واعتقلت آخرين أثناء تشييع جثمان سيد الطفشان.[٢٩]

• إحالة ٢٢ مواطنًا من أهالي الجزيرة لمحكمة طوارئ أمن الدولة (محكمة استثنائية) بتهم التجمهر والتظاهر بدون ترخيص في منتصف يونيو ٢٠١٨ (عيد الفطر) اعتراضًا على تخصيص الجزيرة لهيئة المجتمعات العمرانية. تضمنت قائمة المتهمين رموز العائلات ومحامين من القائمين على الطعن ضد قرار إنشاء مجتمع عمراني جديد على أراضي الجزيرة.[٣٠]

• اختفاء ثلاثة من أهالي الجزيرة في مارس ٢٠١٩ لثلاثة أيام قبل ظهورهم في نيابة أمن الدولة العليا، وضمّهم للقضية ٤٨٨ لسنة ٢٠١٩ المعروفة إعلاميًا بـ«قضية مظاهرات قطار رمسيس».[٣١] وقررت النيابة حبسهم ١٥ يومًا، على خلفية اتهامهم بـ«مشاركة جماعة إرهابية في تحقيق أغراضها، واستخدام حسابات على شبكة المعلومات بهدف ارتكاب جريمة يعاقب عليها قانونًا بهدف الإخلال بالأمن والنظام العام». أُخلي سبيلهم في ٣ أكتوبر ٢٠١٩.[٣٢]

٢٩- «بالأسماء..حبس ٩ متهمين فى أحداث شغب جزيرة الوراق بتهمة قطع طريق الكورنيش»، اليوم السابع، ١٨ يوليو ٢٠١٧، https://bit.ly/3TmOQ7y

- النشرة، مدى مصر، ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٠، https://bit.ly/3MPzzu9

٣٠- «نشر نص أمر إحالة ٢٢ متهما بالتجمهر فى أحداث «جزيرة الوراق» للمحاكمة»، اليوم السابع، ٣٠ يوليو ٢٠١٨، https://bit.ly/3CYqn39

٣١- نشب حريق في محطة مصر في ٢٧ فبراير ٢٠١٩ على إثر اصطدام القطار بالرصيف مما أدى إلى انفجار خزان الوقود بالقاطرة. أودى هذا الحادث بحياة ٢٢ شخص وإصابة العشرات، انتشرت دعوات للتظاهر احتجاجًا على الحادث.

٣٢- المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فيسبوك، ١٦ مارس ٢٠١٩، https://bit.ly/3CDDoOe

• القبض على الشيخ ناصر أبو العينين، أحد الأعضاء البارزين بمجلس العائلات، من المطار بعد رجوعه من تأدية فريضة الحج في ١٨ أغسطس ٢٠١٩. أُخلي سبيله على ذمة القضية في ١١ ديسمبر ٢٠١٩. [٣٣]

• القبض على أسامة شاهين، أحد سكان جزيرة الوراق، من أمام المحكمة أثناء جلسة استئناف حبس الشيخ ناصر أبو العينين في ٣ سبتمبر ٢٠١٩. ثم أُخلي سبيله على ذمة القضية في ٢١ أكتوبر ٢٠١٩. [٣٤]

• اقتحام منزل الحاج عواد أبو خلول، عضو مجلس العائلات، والقبض عليه هو وأفراد من أسرته بسبب رفضه هدم منزله وتجريف أرضه من قِبل قوات الأمن. أُخلي سبيلهم من النيابة في اليوم التالي. [٣٥]

• اختفاء ١٧ مواطن من أهالي الجزيرة في أحداث ٢٧ سبتمبر ٢٠١٩، ثم ضمهم للقضية رقم ١٣٣٨ لسنة ٢٠١٩ حصر أمن دولة عليا.[٣٦] أخلي سبيلهم في ٢١ أكتوبر ٢٠١٩.

• شهدت الجزيرة يوم ١٥ أغسطس الماضي دخول عربات ومدرعات قوات أمن مركزي لتأمين عملية المقايسات في حوض القلمية الذي يقع في نطاق الـ١٠٠ متر حرم طريق محور روض الفرج- سبق وأفاد جهاز مدينة الوراق في مارس ٢٠١٩ بإتمامه أعمال المعاينات والرفع المساحي على الطبيعة لقطع الأراضي التي يشملها القرار ٤٩ لسنة ٢٠١٨- مما أدى إلى وقوع اشتباكات بين الأهالي والحملة الأمنية التي ألقت القبض على ٧ من الأهالي قبل أن تفرج عنهم في نفس اليوم. [٣٧]

• وفي اليوم التالي، فرضت قوات الأمن حصاراً على الجزيرة وأغلقت المعديات وتكررت الاشتباكات مع الأهالي. لكن هذه المرة تُظهر مقاطع فيديو استخدام قوات الأمن القوة والغاز المسيل للدموع ضد الأهالي بالإضافة إلى اقتحام المنازل وإخراج أهلها منها والاعتداء عليهم بالضرب في الشوارع. تعرض أكثر من ٢٠ شخص للاحتجاز، وأُفرج عنهم في اليوم التالي.[٣٨]

الصورة من صفحة ادعم جزيرة الوراق على فيسبوك

٣٣- مجلس عائلات جزيرة الوراق، فيسبوك، ١٨ أغسطس ٢٠١٩، https://bit.ly/3VC45eH

٣٤- مجلس عائلات جزيرة الوراق، فيسبوك، ٣ سبتمبر ٢٠١٩، https://bit.ly/3yGYRVl

٣٥- مجلس عائلات جزيرة الوراق، فيسبوك، ١٢ يونيو ٢٠١٩، https://bit.ly/3Vrq08x

٣٦- في أعقاب دعوة للتظاهر أطلقها الممثل والمقاول المقيم خارج البلاد محمد علي عبر مواقع التواصل الاجتماعي، شهدت جزيرة الوراق تجمع المئات عقب صلاة الجمعة مرددين هتافات مناهضة للنظام قبل أن يقوم الأمن بتفريقهم مستخدماً قنابل الغاز المسيلة للدموع.

٣٧- مدى مصر، فيسبوك، ١٥ أغسطس ٢٠٢٢، https://bit.ly/3yNt3hr

٣٨- ادعم جزيرة الوراق، فيسبوك، ١٦ أغسطس ٢٠٢٢، https://fb.watch/gcS9ezpZNm/

ثانيًا: تهديد الحق في الغذاء والحق في العمل

إن تغيير هوية الجزيرة من كونها زراعية لتصبح منطقة استثمار تجاري وجذب سياحي يمثل انتهاكًا للمادة ٢٩ من الدستور: «الزراعة مقوم أساسي للاقتصاد الوطني. وتلتزم الدولة بحماية الرقعة الزراعية وزيادتها، وتجريم الاعتداء عليها، كما تلتزم بتنمية الريف ورفع مستوى معيشة سكانه وحمايتهم من المخاطر البيئية، وتعمل على تنمية الإنتاج الزراعي والحيواني، وتشجيع الصناعات التي تقوم عليهما. وتلتزم الدولة بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي والحيواني، وشراء المحاصيل الزراعية الأساسية بسعر مناسب يحقق هامش ربح للفلاح، وذلك بالاتفاق مع الاتحادات والجمعيات الزراعية، كما تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الأراضي المستصلحة لصغار الفلاحين وشباب الخريجين، وحماية الفلاح والعامل الزراعى من الاستغلال، وذلك كله على النحو الذي ينظمه القانون.»

في ٢٠١٢، صدر كتيب القاهرة رؤية مستقبلية. وإلى جانب أسماءٍ أخرى، يحمل الكتيب اسمي كلاً من رئيس الوزراء الحالي مصطفى مدبولي ووزير الإسكان الحالي عاصم الجزار، حين كان الأول وزيرًا للإسكان والثاني رئيسًا للهيئة العامة للتخطيط العمراني. يصف هذا الكتيب، الذي يضع استراتيجية للتنمية العمرانية في إقليم القاهرة الكبرى، جزيرة الوراق بأنها جزيرة زراعية دون أي إشارة لكونها عشوائيات، بل يُوضّح أنها خالية من المناطق غير الآمنة ويعتبرها منطقة تنمية غير مخططة. وتستهدف الرؤي المستقبلية الواردة بالكتيب تقليص مساحة الأرض الزراعية في الجزر النيلية الموجودة بإقليم القاهرة الكبرى من ١٨٩٥ فدان في ٢٠٠٩ ليصل بهم إلى ٣٣٤ فدان بحلول ٢٠٣٢.

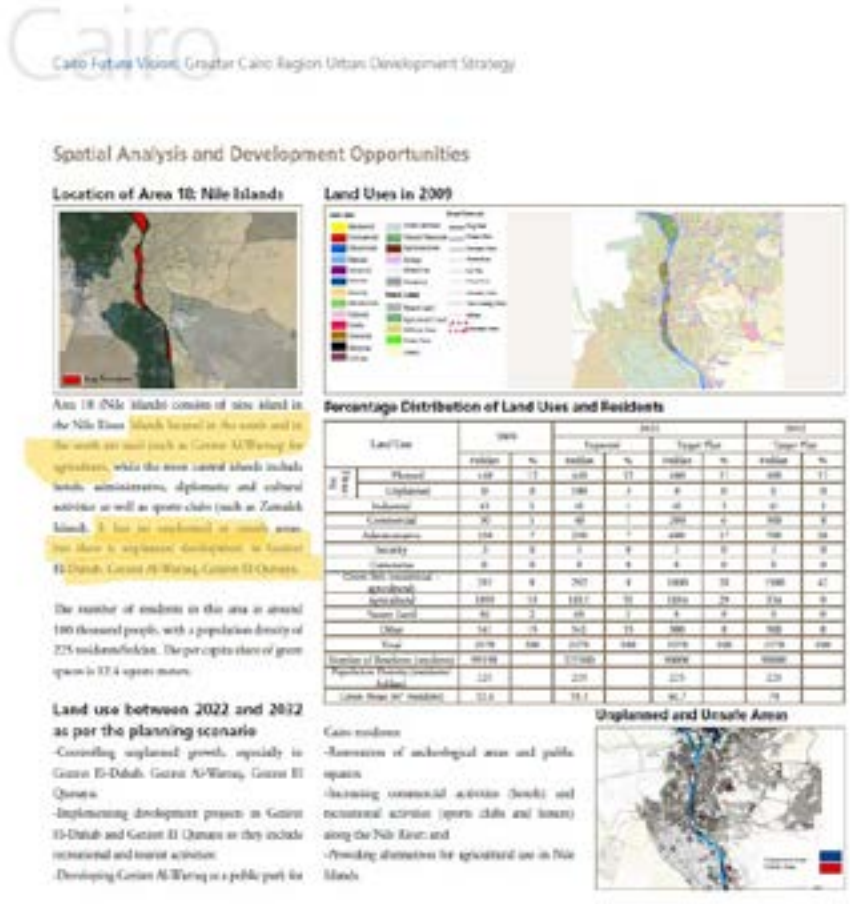

تم التقاط الصورتين بالأسفل باستخدام محرك البحث Google Earth لجزيرة الوراق في فترتين زمنيتين مختلفتين. في الصورة الأولى يطغي اللون الأخضر حيث الأراضي المزروعة بواسطة الأهالي في خريف ٢٠١٧، بينما تكشف الصورة الثانية للخريف الحالي أرض بور تم تجريفها ولم يتبقى من وجهها الأخضر سوى القليل.

لكن لماذا يجب أن ندافع عن الإبقاء على الطبيعة الزراعية لجزيرة الوراق في وجه الاستثمار العقاري؟

بالإضافة إلى كون ذلك مخالف لصريح الدستور كما أسلفنا سواء إن قام به بعض الأفراد عشوائيًا لتلبية إحدى احتياجاتهم الأساسية من السكن، أو إذا تم تنفيذه وفقًا لمخطط استراتيجي من جانب الحكومة، فإنه توجد حياة إنسانية وعلاقات اجتماعية خُلقت من تفاعل المواطنين مع الأرض التي يعيشون عليها. لذا حين نتضامن مع الأهالي في حقهم المشروع بالعيش على أرض الجزيرة وممارسة نشاطهم الزراعي، فإننا ندافع عن الوظيفة الاجتماعية للأرض ضد سياسات التسليع. ندافع عن حقنا الدستوري في نظام اقتصادي يحقق العدالة الاجتماعية ويسعى للقضاء على الفقر.

تُوضّح تقارير صادرة عن الأمم المتحدة أنّ الوصول إلى الأرض شرط أساسي لتحقيق مستوى معيشي ملائم لصغار الفلاحين ومربي الماشية والصيادين والعمال الزراعيين، كما أن ضمان حمايتهم من الإخلاء القسري من الأرض يُعد ضمانًا لتمتعهم بالحق في الغذاء سواء عن طريق إنتاجه أو شراؤه أو تبادله أو تهادي الأقارب والجيران بفائض محاصيل الخضر والفاكهة. بجانب أن انتقال العمال الزراعيين ممن لا يملكون الأرض إلى مناطق أخرى يحرمهم من شبكة الحماية الاجتماعية المرتبطة بوجودهم في بيئة زراعية؛ يحرمهم من فرص العمل وكذا من الحصول على الغذاء الكافي وربما يصبحون غير قادرين على شرائه. يؤدي الفصل بين أفراد الأسر الممتدة أو الفصل بين أفراد المجتمعات المحلية إلى حرمان الأفراد الأقل حظًا من فرص الدعم والتضامن المادي والمعنوي.

تنطبق الأوضاع السابقة على حالة الوراق، مما يمثل تهديدًا لحق الأهالي في الغذاء والعمل المكفولين في الدستور المصري؛ إذ تنص المادة ٢٧ على أن النظام الاقتصادي يهدف إلى «تحقيق الرخاء فى البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومي، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، والقضاء على الفقر» فى حين تنص المادة ٧٩ على أن «لكل مواطن الحق فى غذاء صحى وكاف، وماء نظيف، وتلتزم الدولة بتأمين الموارد الغذائية للمواطنين كافة. كما تكفل السيادة الغذائية بشكل مستدام، وتضمن الحفاظ على التنوع البيولوجي الزراعي وأصناف النباتات المحلية للحفاظ على حقوق الأجيال.»

إن تهديد الحق في الغذاء لهو نقيض رؤية مصر ٢٠٣٠ والتي تبنت فيها الحكومة المصرية أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة. يطمح الهدف الثاني إلى القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحّسنة وتعزيز الزراعة المستدامة وإيجاد مسارات جديدة للتغذية والزراعة والنظم الغذائية.

إحدى هذه المسارات الجديدة والتي تلقى رواجًا في الفترة الأخيرة هي الزراعة الحضرية؛ وهي عملية تتضمن زراعة الغذاء وتحضيره وتوزيعه داخل المدن أو على أطرافها، وذلك من أجل استدامة المناطق الحضرية وتقليل البصمة الكربونية. تطرقت خطة العمل البيئي لمحافظة الجيزة في ٢٠٠٨ إلى هذا الأمر، واعتبرت أن زراعة حواف الترع والمصارف بالإضافة إلى زراعة أسطح المنازل والعقارات والمباني الحكومية أحد البرامج ذات الأولوية. كما وجدت حلًا ناجزًا لمشكلة الصرف الصحي في جزيرة الوراق يعود بالفائدة على كلٍ من السكان والحكومة والبيئة نظرًا لصغر المساحة المطلوبة لتنفيذ المشروع وتكلفته الضئيلة. يتمثل الحل في إقامة مجمع بجزيرة الوراق لمعالجة المخلفات، يعمل على استغلال المخلفات الصلبة والصرف الزراعى ومخلفات الصرف الصحي وتحويلها إلى غاز أو سماد عضوى بتكلفة تقديرية ١٠ مليون جنيه، على أن تتولى جمعية رامكو تنفيذه وتمويله بالتعاون مع الجامعة الأمريكية بالقاهرة. وبالفعل، صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٩٨ لسنة ٢٠٠٨ باعتبار مشروع إقامة محطة رفع الصرف الصحي بجزيرة الوراق من أعمال المنفعة العامة، ونص على نزع ملكية ٧ قراريط و ٤,٧٥ سهم فقط من الأهالي. لم يتم تنفيذ المشروع بذريعة صعوبة إدخال المعدات اللازمة إلى الجزيرة نتيجة غياب طرق أو كباري تربطها بالمدينة.

من هنا، يتضح وهن الحجة الرامية إلى ضرورة ترحيل الأهالي عن أرض الجزيرة لتطويرها وإلقاء اللوم عليهم واعتبارهم مصدر لتلوث مياه النيل بسبب حرمانهم لعقود من خدمات البنية التحتية. إن المسئولية هنا تقع على عاتق الحكومات السابقة والحالية لتقاعسها عن القيام بالتزاماتها الدستورية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية تجاه المواطنين في ظل توفر حلول عملية وخطط قابلة للتنفيذ صديقة للبيئة ومتوافقة مع الدستور وتحافظ على الرقعة الزراعية وتحقق الصالح العام دون الإضرار بحقوق السكان المحليين.

ثالثًا: الإخلاء القسري وانتهاك الحق في السكن

يقع على الدولة التزام بموجب الدستور والمواثيق الدولية التي وقّعت وصدّقت عليها باحترام وحماية حق جميع المواطنين دون تمييز في التمتع بمسكن آمن، وكذلك ضمان الحماية القانونية من الإخلاء القسري بصرف النظر عن الملكية.

تكفل المادة ٧٨ من الدستور المصري حق المواطنين فى «المسكن الملائم والآمن والصحى، بما يحفظ الكرامة الإنسانية ويحقق العدالة الاجتماعية. وتلتزم الدولة بوضع خطة وطنية للإسكان تراعى الخصوصية البيئية، و تكفل إسهام المبادرات الذاتية والتعاونية فى تنفيذها، وتنظيم استخدام أراضى الدولة ومدها بالمرافق الأساسية فى إطار تخطيط عمرانى شامل للمدن والقرى واستراتيجية لتوزيع السكان، بما يحقق الصالح العام وتحسين نوعية الحياة للمواطنين ويحفظ حقوق الأجيال القادمة. كما تلتزم الدولة بوضع خطة قومية شاملة لمواجهة مشكلة العشوائيات تشمل إعادة التخطيط وتوفير البنية الأساسية والمرافق، وتحسين نوعية الحياة والصحة العامة، كما تكفل توفير الموارد اللازمة للتنفيذ خلال مدة زمنية محددة.» وتحظر المادة ٦٣ «التهجير القسري التعسفى للمواطنين بجميع صوره وأشكاله، ومخالفة ذلك جريمة لاتسقط بالتقادم».

كما صدقت مصر على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالتالي أصبح جزءًا من قانون الدولة وعليه يجب أن تفي الحكومة بالتزاماتها وتسخر جهودها لضمان «حق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية».

بالنظر إلى نسخة نشرها موقع مصراوي من قرارات الإزالة لـ٧٠٠ حالة تعدي بالبناء على جزيرة الوراق والتي سعت الحكومة في تنفيذها يوم ١٦ يوليو ٢٠١٧، نجد من ضمنها قرار إزالة بالقوة الجبرية لـ٥٠٠ حالة تعدي بالبناء على الأراضي الزراعية صادر عن وزير الزراعة واستصلاح الأراضي قبل يوم واحد من التنفيذ، وبالتالي لم يتلق الأهالي أي إخطارات تنذرهم بالهدم. ولم توفر الحكومة أي إسكان بديل لأصحاب المنازل قبل الشروع في إزالتها بدعوى أنها كانت تستهدف المساكن الخالية فقط وبعض المناطق الزراعية واسترداد بعض أراضي الدولة التابعة لوزارتي الري والأوقاف.[٣٩] لكن ما حجم ملكية الدولة في الوراق حينئذ؟ في جلسة استماع المحكمة للشهود في قضية أحداث شغب الوراق، أوضح رئيس الإدارة المركزية بالأوقاف وقت الأحداث إلى أن هيئة الأوقاف المصرية تملك ٩ فدادين و١٩ قيراط وسهمان في جزيرة الوراق تقوم بتأجيرهم لصغار المستأجرين وفقًا للقانون.[٤٠]

يُظهر نمط المباني بالجزيرة أن الزحف العمراني على الرقعة الزراعية ليس وليد جشع مقاولين أو رغبة في الاستثمار التجاري والسياحي بالانتفاع من البناء على ضفاف النيل. حسب أقوال الأهالي، فإنهم لجأوا للبناء بدون ترخيص لإحجام «الإدارة المحلية» لحي الوراق عن منحهم التراخيص اللازمة وذلك لتوفير مسكن لهم ولأبنائهم ينتقلون إليه بعد الزواج.

يهدد مشروع إنشاء مجتمع عمراني جديد على كامل أراضي جزيرة الوراق بإخلاء ٥٩٥٦ منزل. ورُغم أن الحكومة منحت الأهالي اختيار العودة إلى الجزيرة بعد تطويرها، إلا إنها شرطت ذلك بسداد فرق سعر مقابل التحسين. لم تُعلن الحكومة حتى الآن أسعار الوحدات السكنية في منطقة الأبراج، لكن إذا كانت الحكومة تسعى لإعادة إنتاج نموذج الزمالك في وراق فيمكن تخيل أنها ستبيع بأسعار الزمالك. حسب مؤشر عقار ماب فإن متوسط سعر «متر» العقارات بجزيرة الزمالك يقدر بـ٢١ ألف جنيه؛[٤١] أي أن الفلاح صاحب الحيازة الصغيرة والذي كان يملك فدان أرض زراعية اضطره قانون نزع الملكية للتخلي عنه مقابل ٦ مليون جنيه سيضطر لاحقًا للتنازل عن ثلث مبلغ التعويض للحكومة مقابل شقة في مدينة حورس مساحتها ١٠٠ متر تُطل على شاطئ النيل بشبرا الخيمة.

عندما يحدث التطوير لصالح المجتمعات المحلية وبمشاركتهم بهدف الارتفاع بمستوى معيشتهم وتحسين حياتهم فهذا نهج تنمية قائم على حقوق الإنسان. لكن حين تكون خطة التطوير تشمل بناء مجمعات تجارية وفنادق ٧ نجوم ومرسى قوارب ومهبط طائرات هليكوبتر لغرض جذب المستثمرين وطبقات اجتماعية أعلى، فذلك يسمى إحلال طبقي عمراني. وأن يصاحب هذه العملية «نقل الأفراد والأسر و/أو المجتمعات المحلية، بشكل دائم أو مؤقت ورغم إرادتهم، من المنازل و/أو الأراضي التي يشغلونها، دون إتاحة سبل مناسبة من الحماية القانونية أو غيرها من أنواع الحماية» فهذا بالضبط نص تعريف الأمم المتحدة للإخلاء القسري.

٣٩- «بالمستندات..مصراوي ينفرد بنشر أسماء المتعدين في جزيرة الوراق»، مصراوي، ١٧ يوليو ٢٠١٧، https://bit.ly/3s5rsQd

٤٠-«تأجيل إعادة محاكمة ١٧ متهما بـ»أحداث شغب جزيرة الوراق» لـ٢٥ ديسمبر المقبل»، اليوم السابع، ٢٥ سبتمبر ٢٠٢١، https://bit.ly/3gbgBSl

٤١- أسعار العقارات في الزمالك، عقار ماب، ١ أكتوبر ٢٠٢٢، https://bit.ly/3yFjTnh

يُعدّ انتهاك الحق في السكن ضمنيًا انتهاكًا للحق في الحياة. ليس فقط بسبب التهديدات الأمنية المستمرة واستخدام العنف والذي أدى في حالة الوراق إلى وقوع إصابات بين السكان وسقوط قتيل، بل أيضًا لأن «الحق في الحياة لا يمكن فصله عن الحق في التمتع بمكان آمن للعيش، وليس للحق في التمتع بمكان آمن للعيش معنى سوى في سياق الحق في العيش بكرامة وأمن، بعيدًا عن العنف.»[٤٢]

ملحق (١)

وزارة العدل
مصلحة الشهر العقاري والتوثيق
الإدارة العامة للبحوث القانونية

منشور فني رقم (١٦) بتاريخ ١٢ / ٩ / ٢٠١٨

إلى مكاتب الشهر العقاري ومأمورياتها ومكاتب التوثيق وفروعها
والإدارات العامة بالمصلحة

(للتطبيق على مكاتب وفروع الشهر العقاري والتوثيق والسجل العيني التالية فقط دون غيرها):-

إدارة السجل العيني بالجيزة و مأمورية شهر عقاري الوراق وفرع توثيق الوراق وفرع توثيق روض الفرج)

إلحاقًا بالمنشور الفني رقم ٨ لسنة ٢٠١٧ والذي جاء به منع التعامل على تسجيل عمليات البيع والشراء وصحة التوقيع بالنسبة لجميع الأراضي على جميع الجزر النيلية إلى أجل غير مسمى وذلك حفاظًا على الثروة الزراعية وعدم تلوث مياه النيل بالامتناع عن إجراء أية توكيلات أو السير في أية طلبات يكون محلها أراضٍ واقعة في أي من الجزر النيلية.

فقد أخطرنا السيد المستشار/ مساعد وزير العدل لشئون الشهر العقاري والتوثيق بكتاب سيادته رقم ١ بتاريخ ٢٠١٨/٩/٥ مرفقًا به صورة كتاب السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء المؤرخ ٢٠١٨/٨/٣٠ وكتاب السيد اللواء أ.ح / رئيس الهيئة الهندسية للقوات المسلحة المؤرخ ٢٠١٨/٨/١٨ بشأن استثناء جزيرة وراق الحضر (فقط) من الحظر الوارد بالمنشور الفني رقم (٨) لسنة ٢٠١٧ بالنسبة للتصرفات والتوكيلات الصادرة من أهالي الجزيرة التي تؤول بموجبها الملكية لصالح هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة فقط

وكذلك أخطرنا بكتاب سيادته بتاريخ ٢٠١٨/٩/١٠ ردًا على كتاب المصلحة رقم ٩٥٥ المؤرخ ٢٠١٨/٩/٨ والمتضمن المقترح الخاص باستثناء جزيرة وراق الحضر من الحظر الوارد بالمنشور الفني رقم ٢٠١٧/٨.

لذا

نُستثني جزيرة وراق الحضر (فقط) من الحظر الوارد بالمنشور الفني رقم (٨) لسنة ٢٠١٧ بشأن التصرفات والتوكيلات الصادرة من أهالي جزيرة الوراق -لصالح هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة أو التي تؤول بموجبها الملكية لصالح الهيئة المذكورة (والتي تتضمن جميع مراحل التصرف والتسجيل بداية من عمل توكيل بالتصرف وتقديم الطلبات واستمارات التسوية واستخراج كشوف التحديد وإجراء المعاينات والتوقيع . على محاضر التصديق والتعامل مع مأموريات الشهر العقاري ومكاتب السجل العيني

لذا يقتضي العلم بما تقدم ومراعاة تنفيذه

الإدارة العامة للبحوث القانونية | الأمين العام المساعد | رئيس القطاع | الأمين العام

ملحق (٢)

وثيقة تأسيس مجلس العائلات

نظراً للأحداث الأخيرة التى مرت بها جزيرة الوراق فى الفترة الماضية بداية من أحداث ٢٠١٧/٧/١٦ والتى أدت إلى إستشهاد أحد أبنائها وإصابة البعض ، وفى ظل تقاعس أعضاء مجلس النواب ، وما تعانيه الجزيرة من نقص فى جميع الخدمات ، وبعد التسريبات التى ظهرت فى وسائل الإعلام المختلفة والتى توضح نية الدولة فى تهجير أهالى الجزيرة لصالح مشروعات إستثمارية وسياحية ، ومروراً بصدور أحكام جائرة ضد أهلنا فى محاضر الرى والصرف وإنتهاءً بتفصيل بعض القوانين لنزع ملكية الأهالى بالجزيرة ... كل ذلك أدى إلى تأسيس مجلس العائلات .

وفيما يلى المبادئ التى يعمل من خلالها مجلس العائلات : -

١- حق الشهيد (سيد على) واجب على كل أهالى الجزيرة ونطالب بمحاسبة من قتل وتسبب فى قتله وإعلام الأهالى بما تم ضدهم من إجراءات حيث أنه لا أحد فوق القانون مع صرف تعويض مادى لأسرته واعتباره شهيداً من قبل الدولة .

٢- لا تفاوض على أرض جزيرة الوراق .

٣- لا حوار مع أى مسؤول قبل عرض خطة تطوير وتخطيط جزيرة الوراق من قبل الدوله على مجلس العائلات وذلك لإجراء حوار مجتمعى حوله لتفادى أكبر قدر من الأضرار الناجمة عن هذا التطوير وتحديد موقف الأهالى من هذا التطوير .

٤- الأراضى المزروعة والمبانى المنشأة على أملاك الدولة تقنن أوضاعها أسوة بما تم فى المحافظات المصرية الأخرى سواء بالإيجار أو الشراء .

٥- جميع اللجان المنبثقة من مجلس العائلات ليس لها حق إتخاذ القرار الا بعد العودة إلى مجلس العائلات لإتخاذ القرار.

٦- يحظر العمل الفردى إلا بتكليف من مجلس العائلات سواء لأعضاء المجلس أو للأفراد الغير ممثلين فى مجلس العائلات .

٧- فى حال رغبة أى مسؤول فى الحوار مع مجلس العائلات يكون ديوان عام القرية هو المقر الرئيسى للإجتماع أو المكان الذى يحدده المجلس .

٨- إنعقاد مجلس العائلات يتم بشكل دورى فى الجمعة الأخيرة من كل شهر ويحدد جدول الأعمال من قبل اللجنة المختصة بالتنظيم والإدارة ، وفى حالة الضرورة تتم الدعوة لإجتماع طارئ لمجلس العائلات .

وفقنا الله لما فيه الخير والصلاح للبلاد والعباد

وحفظ الله الجزيرة وأهلها ورحم شهيدها

الإنسان والمدينة للأبحاث

الإنسانية والاجتماعية

www.hcsr-eg.org
info@hcsr-eg.org